

وذلك محال في قوله وقال الجمهور لا بد من الاستدراك **قوله** وقول  
جاءه المعطوف هنا في قوله وقوله الكرمي ان الخبر يدل على عطفه على قوله اي الفتح  
**قوله** ما نال ذلك عند وجود الدليل وما نحو لا احد غير من الله وقولك مستدركا  
من غيرة نية لا رجل يفعل لذا ثابتا الخبر فيه اجماع يعنى من التثبيتي وغيرهم  
قال المرعي قال لا بد من الحق ان يبي تم بحذونه وجودها اذا كان جوازا او ثابتا  
تثبتت غير التوال ناله عليه فذا المترجم فلا يجوز حذونه لانه اذا دل عليه كل بنو  
نيم اذن قل كما هو المحال في ايجاب الاثبات به ففي هذا القول يبي اثباته مع عدم التثبيته  
عند يبي وغيرهم ومع وجودها يكثر حذونه هذا المحال فيجب عند يبي يتم اثباته  
وفي الشرح كلام المصنفان لما يبيانه ذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصيغة  
اسم تجميع وقوله فيما ياتي في ذلك ان يوجب من الجمهور في حذونه يقتضيان الجمهور قائلون  
بانه هذا الترتيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تبيين  
في باب لولا انه اذا اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فيجعل  
بنتها واسم الاوصاف الى ما كان مبتدئا في الاصل وجعل الخبر كونا عاما معذوقا  
على سبيل الوجوب فتقول في مثل ان يدم ورجل ذاهب لولا تياره زيد ولولا ذهاب  
رجل قال لولا لتاتي بين علامته من الوجه الذي قاله فان مولده من الاجماع ليس  
الجماع بل اجماع التثبيتي وغيره على كونه امر من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه  
اولا وهو قول بعض النحاة او على انه يخرج كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول  
الجمهور **قوله** ولكن ان يوجب عن الجمهور بان الخبر اذا كان بجمولا وجب  
ان يجعل نفس الخبر عنه عند الجميع في باب لولا يريد بالجمهور الاكثر من الثابتين  
بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماع القائلين بان يبي يتم لا يثبتون خبر  
لا التبريم ويريد بالخبر خبر المبتدأ بعد لولا وغيره لا التبريم ويكونه بجمولا  
ان لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل **قوله** وذلك  
كتوليهم في لا اتم يوم القيامة هذه القدره بلام مفتوحه فتمتة مضمومة  
فتتان ساكنه ورسها بالالف زاوية بين اللام والهمزة كما ان رسم لا يفتح  
ولا يضم وبالذات بين اللام والهمزة **قوله** لان ام المتقطعة لا تقطع  
الا بجل في الشرح وقال لا يقع بعدها الا بجل لكان حسم فاذ كثر من النجاة  
لا يري ام المنقطعة عما طفت **قوله** ورده الفارسي بان المشية للفعل هو لكن  
الشدة لا المنقطة ولهذا لم تجعل المحذوفة لعدم اختصاصها بالاسما في الشرح  
يمكن ان يوجب عنه بان شبهه لكن المشدة للفعل من جهة الحفظ والمغنى اما الالف  
فبما انها على الترتيب كما في ما في وا ما الثاني فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي  
موجود في لكن المتقدمة للفعل سيموم اعتبره والمربيع بقدر الشبه المقطع

واقول

واقول كما ذكره المصنف عمال المحذوفة وان المشدة فيه دلالة على انها الشبه  
اللفظي **قوله** ان يكون عن طبق الحدوف اي في المعنى سواء كان طبقه في اللفظ  
تعود يدا خبره او لا تعود يدا خبره **قوله** والاخر بمعنى اليلام الحذوف  
هذا المعنى معناه الموضوع له وانما هو مستعمله الغضوضه قال الشيخ عبد العزيز  
في شرح البرودي في اصول الحفظ الضرب اسم الفعل بصورته معنوية اي مملوثة  
وهو استعمال الالف التاديب في سماع الكتاب ومعنى مقصود وهو الالام  
فان المقصود من هذا الفعل ليس الالام ولهذا لو حذف لا يضره قلنا فخر به  
بعد موته لا يحس لغوات معنى الالام **قوله** وعلى منع ليت زيد قايه وعمرو  
وكذا في الفعل وكان لان الخبر المذكور معتمده هكذا وقع في بعض النسخ لفظ  
عنه بعد موته معتمده هكذا وقع في بعض النسخ وسقط في بعضها فالاول ان يشاه بخط المصنف  
وفي الشرح حكاها الاجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكان امر عربي لا يحسنه  
من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور عند كثره التسهيل وغيره **قوله** قلت  
العقوبة عند يمان العقلة لغت بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة اليه  
فان في الراجعة في الملايكة الاستغفار والادبيين داعيا بعضهم لبعض في الشرح هذا  
الذي هو الذي اختاره التسهيل قبل المم ذكره في كتابه المسمى بتبليح الفكر فقال  
العقلة كلها وان توهم اختلاف معانيها لاجل واحد فلا تقفها لفظا مشترك  
ولا استعمالا فاما معناها العطف ويكون محسوسا وتعقولا ثم جعل المصنف بالمعنى  
اليه تعالي في علة الوجه لاني في علة وجه الحنفية اذ الرجعة حنيفة في رقنا العقب واقول  
لا يخفى ان مراد المصنف من قول العطف بالنسبة الى الله تعالي في الرجعة انما هو وجهه عليه  
معناها الذي يليق به تعالي وهو انا فند الخبر والاختسان وقد ذكر غير واحد من الاصناف  
في التذرع من استعمل بالايه على استعماله المشترك في اكثر من معنى خصوصا ذكره  
المصنف في صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في اصول الحنفية ان سياق  
الاية لا يوجب اقتضا المومنين بالله تعالي والملايكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
فلا بد من اتخاذ معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملايكة لسنفقوا  
لهما بالدين امنوا اذ عو له كان هذا الكلام في غاية الدلالة فدل ان الله لا يدين امتداد  
معنى الصلاة سواء كان معني حنفييا او معني مجازيا اما الحنفيون في الرجعة فاما المصنف  
وانه اعلم ان الله يدعو ذاته بايضا الخبر في النبي فخرج لورم هذا الدعاء الرحمة  
فالذي كان ان العقلة من الله الرحمة فقد اراد هذا الا ان العقلة ومعنى الرجعة  
كما ذكر في قوله تعالي يجمع ويحيونه ان الميتة من الله تعالي ايصال الثواب من الله  
الطاعة ليس المراد ان الميتة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد الميتة لانها  
واللائحة من الله تعالي ذكر ومن العبد هذا واما المجازي فكان رادة الخبر له وتخي ممتا